

## الصحافة الحرّة في كردستان تحت الحصار

أيوب بارزاني

5.10.2010

يلغو صوت الصحافة الأهلية في كردستان - عراق - بالشكوى من مطرقة قمة السلطة الحزبية المرفوعة على الدوام لتهدى على رقاب الصحفيين المستقلين، ومن ظاهرة الفساد والافساد المتفشية والمبرمجة من قبل تلك السلطة ومعاناة الشارع الكوردستاني.

وشكواها ينعكس في مقالاتها اليومية الساعية الى أقسام المنظمات المدافعة عن حرية التعبير والمحافل الدولية والرأي العام الكوردي كي تضغط على سلطات الاقليم وحملها على الإلتزام بمعايير حرية النشر والتعبير، كما قررت حركة التغيير شن حملة شعبية في السليمانية لمناهضة الاجراءات المقيدة لحرية التعبير بدءاً من 19 سبتمبر من هذا العام. ومن هنا تتكون جبهتان: جبهة من الصحافة الأهلية وحركة التغيير مقابل الجبهة الثانية المكونة من سلطات الاقليم الحزبية والمتهمة بانتهاكات حقوق الانسان والفساد والافساد وتضييق مساحة الحريات والتقاعس في كشف قتلة الصحفيين. وكرد فعل قدم قيادي في حدك شكوى قضائية ضد صحيفة هاولاتي، أوبنه، مجلة لفين، روزنامه، ريگا مگزين وفشار، مع قائمة تحدد الغرامات المالية بشكل خيالي و قبل ان تبت المحكمة في الشكوى.

واضح ان جميع الصحف والمجلات "المارقة" في نظر قيادة حدك، تتمركز في مدينة السليمانية، حيث اختلف مصيرها عن مصير مدينة اربيل، حين سلمت مفاتيح المدينة لرئيس حدك من قبل صدام حسين خلال زحف الدبابات صيف عام 1996 تلبية لدعوة "استنجد" من رئيس حدك. ومنذ ذلك التاريخ يقوي رئيس حدك قبضته على جميع مفاصل الحياة الثقافية والإقتصادية والأمنية والمالية والقضائية للمدينة حتى أمست ضيقة شخصية. ولانرى صحيفة واحدة متهمه من قبل قادة حدك في مناطق دهوك واربيل. إذ واضح ان الصحافة في المحافظتين المذكورتين تسير وفق أهواء ومصالح زعماء حدك. ويحترم الموظفون في حقل الصحافة الممولة بسخاء من قادة حدك جميع الخطوط الحمراء المرسومة لهم، لقد استوعبوا جيداً أهمية الخضوع المطلق وأثره في تحديد رواتبهم والتمتع بالإمتيازات المادية والبقاء في وظائفهم.

لانشك لحظة واحدة من ان أسلوب الشراسة الذي يظهره مسؤولي حدك تجاه الصحافة الأهلية وقوى المعارضة بمختلف إتجاهاتها، نابع من "الخوف" الذي يعيش في أعماق النخبة الحاكمة ويقض مضجعها باستمرار. فإماطة اللثام عن الجرائم التي ارتكبت في الإقليم منذ تسلطها لعقود على مقدرات كردستان وهي جرائم تشمل قتل العشرات دون محاكمة، عدم الإعلان لذوي المفقودين عن مصيرهم، إنتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب في السجون، الإستيلاء على الأراضي والأموال العامة والتصرف بها كشأن عائلي، وملفات الإغتيالات التي لاتزال عالقة، والتزوير الواسع في الإنتخابات، والإبتزاز والرشوة وإفساد المجتمع، عدم إحترام المبادئ الديمقراطية وغياب الشفافية والنجاة من المحاسبات القانونية والكذب لتغطية خروقات قانونية قام بها أعضاء العائلة الحاكمة ويطانتهم، وإعاقة الممارسات الديمقراطية في برلمان اقليم كوردستان ... الخ، كل هذا يؤرق المتسلطين في هرم السلطة الكوردية ويخشون من سوقهم الى المحكمة. ويحوّل ردود فعلها الى ردود أفعال هستيرية المنحى ومنها تنبثق مواقف تتسم بالحماسة والغطرسة، وهو أسلوب الجبناء الذين يتقصون شخصية الشجاع الذي لايقهر.

إن نجحت حملة التخويف في ترويض الصحافة الأهلية وحركة گوران، فستفشل هذه القوى من القيام بواجبها الوطني وستكون بمثابة كارثة لحرية التعبير وعموم الحياة الديمقراطية في كردستان. وهناك للأسف بعض المؤشرات في كون التهديدات قد أثرت لحدود معينة في مواقف بعضهم. إذ عندما تتبنى الصحافة الحرة مبدأ "الرقابة الذاتية" كما هو الحال في ظل الأنظمة الدكتاتورية، تكون قد دخلت مرحلة التنازلات المنافية لمبدأ حرية التعبير.

هناك تطويق ومعاناة بالنسبة لمواطني ( قضاء ميرگه سور) و(مصيف صلاح الدين و قصبته سمرى رهش) وتعتبر من المناطق المحرمة، إحتكارها وقف على عائلة واحدة. تزيد مساحه تلك المناطق عن مساحة ( هونگ كونگ بحوالى 15 مرة) وعن (دولة البحرين باكثر من خمس مرات) وعن (سنغافوره بحوالى ثلاث مرات) ان غلق تلك المناطق وتحریمها بالنسبة للآخرين، يكاد يكون كلياً، وهناك تعميم مخيف فى ما يتعلق بواقع تلك المناطق والانشطة الديمقراطية والمعارضة لفساد الحكم في قلب تلك المناطق خاصة فى بارزان ومصيف صلاح الدين، ورغم تزويد الصحافه الاهلية بالمعلومات وتفاصيل الانتهاكات ومعاناة الناس هناك، الا انها تتجنبها قدر الامكان او تهملها حذرا او خوفا. فميرگه سور وبارزان ومصيف صلاح الدين وسمرى رهش هي مناطق خاضعة لقوانين الاقليم وللدستور العراقي وماتعانيه تلك المناطق ويتعرض لها مواطنوها، موضوع يتعلق بصميم حقوق الانسان و حرية الفكر والتعبير والتنظيم التى تنص عليها قوانين الاقليم و الدستور العراقي والقوانين والمواثيق الدولية، فقيادة حدك تتحكم فى تلك المناطق و تفرض القيود وتطلب

من الآخرين الخضوع والخنوع . وهذا يعني التنازل عن الرأي الحرّ إرضاء لجهة لم تحترم المبادئ الديمقراطية وفقدت مصداقيتها على جميع الأصعدة في كردستان وخارجها، وهي تعرف هذه الحقيقة وترى انه ليس امامها غيركشر الأنياب – الهروب الى أمام .

على برلمان كردستان ومجلس النواب العراقي والمعارضة والصحافة الاهليه الحرة ومنظمات المجتمع المدني التوجه الى تلك المناطق والتحقيق في ما يعانيه قطاع واسع من مواطني عاصمة الاقليم ومدى الظلم والتعسف الذي تعرضوا ويتعرضون له على يد عائلة متسلطة لا يزيد عدد افرادها عن اصابع اليد، وعن قانونية عمليات المنع والاستيلاء على تلك المناطق وجعلها ضيعة مملوكة لهم وحدهم.

ليس من شك انه كلما تنامت ضغوطات السلطة الدكتاتورية وظلمها، بموازاتها لا بد ان يتطور عنصر الجراة للمقاومة، فأى تنازل مهما صغر يحتم تنازلاً من نوع أكبر وأخطر يغذي الحكم الدكتاتوري ويطيل بقائه. وهنا نجد أنفسنا أمام خيارين: إما تحويل مهنة الصحافة الى واجب وطني شريف أو الى مهنة تجارية تتوخى جمع المال والحياة المرفهة!

أن وضع هذا العدد من الصحف والمجلات الأهلية في سلة التهديد والتخريم **دفعة واحدة**، هو بمثابة إعلان الحرب على الصحافة الحرة المتنامية خارج أوتوقراطية قادة حدك، حيث الهدف أولاً هو تخويف أصحابها و ثم إستسلامهم بالترغيب أو المزيد من الترهيب. ولتتعظ بادينان وأربيل بالعقوبات المفروضة على السليمانية ولاتفكران بطلب توسيع حريات التعبير. فبالنسبة لقادة حدك ان على السليمانية الإقتداء بسلوك الصحافة السائدة في أربيل، ولا يمكن القبول بأي حال من الأحوال إقتداء دهوك أو أربيل بالسليمانية! وعندما أراد الصحفي (Nebaz Goran) ممارسة شئ من الحرية في أربيل وأصدر مجلة (جيهان) كانت النتيجة كما شاهدناها وشهد معنا العالم، وجهه ملطخاً بالدم، فقد تعرض للضرب والشتم والإهانة، فهرب الى السليمانية. حكام أربيل بوضوح يحكمون بالمطرقة والمال. وعلى الصحفيين في أربيل أن يختاروا المال والسلامة والخنوع التام أو المطرقة، لكن ليس للديمقراطية وحرية التعبير وجود. إن مايشهده الإعلام اليوم في كردستان من حرب معادية من قبل السلطة الحزبية في أربيل هي معركة مصيرية بالنسبة لمستقبل شعبنا.

ان مظاهر التهرى والتخبط بات جليا في اداء وسلوكية قمة السلطة في اربيل ودهوك ، وان ادعاءاتها وتباكيها على الديمقراطية وسياده القانون لم تعد تنطلي على احد و التقرير الذي أصدرته المحكمة التابعة لرئيس حدك عن إغتيال الصحفي والطالب الجامعي سردشت عثمان، أثار تقزز أوساط واسعة من الشعب الكوردي وتلاحقت أصوات الرفض لسيناريو سبئ الإعداد لاينطلي على احد.

المجتمعات التي إبتلت بأنظمة دكتاتورية تحتاج الى صحافة وإعلام حرّ، جريّ وقادر على المقاومة في كافة الظروف حفظاً على كرامة شعبنا ومستقبل الأجيال القادمة.